



أجهزة الدولة ووزاراتها لم تستغل 400 مليون رصدت ولم تصرف

الحساب الختامي الوسيط 2009



زيادة مصروفات التسليح غير المرصودة بمليوني دينار عن 2008

■ الوسط - حسن المدحوب، مالك عبد الله

بلغت مصروفات مشروعات التسليح والتطوير من خارج الموازنة المعتمدة للأجهزة الأمنية بحسب الحساب الختامي الموحد للدولة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر / كانون الأول 2009 (نحو 72 مليون دينار)، مقارنة بـ (نحو 70 مليون دينار) في العام 2008 تم صرفها من خارج الموازنة المعتمدة للأجهزة الأمنية، أي بزيادة قدرها 2.8 في المئة.

وأشار الحساب الختامي إلى أن مجموع المصروفات الفعلية في موازنة العام 2009 بلغت (2.082.211.888 دينار)، في حين كانت الموازنة المرصودة للمصروفات المتكررة ومصروفات المشروعات (2.483.786.512 دينار)، ما يعني أن أجهزة الدولة ووزاراتها لم تقم باستغلال (401.574.624 دينار).

وبيّن الحساب الختامي أن مصروفات القوى العاملة بلغت (833.932.197 دينار) بشكل فعلي في حين بلغت الموازنة المرصودة للقوى العاملة (824.916.591 دينار) أي بزيادة تقدر بـ 9 ملايين دينار، في الوقت الذي بلغت فيه المصروفات الفعلية للقوى العاملة في الحساب الختامي للدولة للعام 2008 (822.054.854 دينار).

زيادة 4,6 ملايين دولار عن المبالغ التي جمعت العام 2008

احتياطي الأجيال يحصد 55 مليوناً في 2009 ويرتفع إلى 164 مليوناً

مجلس الإدارة المتمثل في وزير المالية إضافة إلى ثمانية أعضاء بمرسوم رقم (2) الصادر في سنة 2007.

ونظراً لغياب الكادر الوظيفي المتخصص تموز 2006 كشخصية اعتبارية تتمتع باستقلال مالي وإداري. ووفقاً لهذا التشريع المذكور، فإن هذا الاحتياطي يتم إنشاؤه عن طريق اقتطاع دولار أميركي واحد من سعر كل برميل نفط خام يزيد سعره عن 40 دولاراً

ويتم تصديره خارج مملكة البحرين. كما أن المادة (1) من القانون رقم (28) لسنة 2006 تنص على أن الاستقطاع لحساب الاحتياطي يتم اعتباراً من 1 يناير / كانون الثاني. ويتألف مجلس إدارة الاحتياطي من رئيس

126.022.034 دولاراً.

يشار إلى أن صندوق احتياطي الأجيال المقبلة [الاحتياط] تأسس طبقاً للقانون رقم 28 لسنة 2006، الصادر بتاريخ 17 يوليو / تموز 2006 كشخصية اعتبارية تتمتع باستقلال مالي وإداري. ووفقاً لهذا التشريع المذكور، فإن هذا الاحتياطي يتم إنشاؤه عن طريق اقتطاع دولار أميركي واحد من سعر كل برميل نفط خام يزيد سعره عن 40 دولاراً

ارتفع إجمالي الأموال المحوالة إلى حساب احتياطي الأجيال المقبلة إلى 164.617.779 دولاراً، حاصداً في العام 2009 ما مجموعه 55.475.464 دولاراً، بزيادة 4.6 ملايين دولار عن المبالغ التي جمعت في العام الذي سبقه، والتي بلغت 50.807.984 دولاراً.

وفي الوقت الذي بلغ إجمالي الاحتياطي في العام 2008 نحو 108.160.968 دولاراً، ارتفع إجمالي هذا الاحتياطي إلى 164.617.779 دولاراً، إذ بلغ إجمالي الموجودات غير المتداولة منها والتي تتشكل من الاستثمارات طويلة الأجل 38.595.745 دولاراً، فيما بلغ إجمالي الموجودات المتداولة

السجلات التجارية ترتفع في 2009 إلى 88426 بزيادة 7.7% عن 2008

واستمرار تأثيرها حتى العام 2009. كذلك تم تسجيل عدد 4.278 ترخيصاً لمؤسسات فردية بزيادة بنسبة 3.1 في المئة عن العام 2008. فيما بلغت نسبة مشاركة المرأة 38.9 في المئة للمؤسسات الفردية في العام 2009 بينما كانت 38.3 في المئة في العام 2008.

في المئة عما كانت عليه في العام 2008. كما تم تسجيل عدد 1.997 ترخيصاً للشركات بانخفاض بنسبة 22.6 في المئة مقارنة بالعام 2008، ويعزى سبب الانخفاض إلى الأزمة المالية والعقارية التي هيمنت على اقتصادات الأسواق العالمية بشكل عام وأسواق المنطقة بشكل خاص

بلغت السجلات الإجمالية للمؤسسات الفردية والشركات بنهاية العام 2009 عدد 88.426 سجلاً تجارياً بنسبة زيادة قدرها 7.7 في المئة عما كان عليه في العام 2008. فيما بلغ حجم رؤوس الأموال التراكمية المستثمرة بنهاية العام 2009 مبلغ 18.3 مليار دينار بحريني بنسبة زيادة قدرها 19.6

إصدار 128 ترخيصاً صناعياً استثماراتها 83 مليون دينار

وكان متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبحرين سنوياً يقل عن مليار دولار أميركي قبل دخول اتفاق التجارة الحرة حيث تضاعف هذا المعدل ليصل إلى ملياري دولار أميركي سنوياً بعد الاتفاق، وزاد حجم التبادل التجاري بين البلدين في العام 2009 بلغ نحو 1.3 مليار دولار أميركي فيما بلغ حجم التبادل التجاري العام 2008 نحو 1.1 مليار دولار أميركي.

تم إصدار ما مجموعه 128 ترخيصاً صناعياً (والتي استوفت جميع متطلبات الترخيص المبدئي) في العديد من القطاعات الصناعية، وتبلغ الاستثمارات فيها 83.906.580 ديناراً بحرينياً أي ما يعادل 221.975.079 دولاراً أميركياً، وستوفر هذه المشاريع نحو 3987 فرصة عمل جديدة، وسيكون للعمالة البحرينية منها 1395 وظيفة من مجموع هذه الوظائف متى تمت بحسب التوقعات.

المبالغ المحصلة انخفضت عن العام 2008 بنحو 38%

83% من الإيرادات العامة للدولة في 2009 من النفط

بيان الإيرادات والمصروفات الموحد للدولة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009

دينار بحريني				
البيان	الإيضاحات	الاعتماد	الفعلي 2009	الفعلي 2008
الإيرادات				
النفط والغاز الطبيعي	5.4.2	1.061.583.000	1.417.823.196	2.284.534.887
الضرائب والرسوم	5.4	147.927.012	159.343.586	183.002.349
منتجات خدمية وسلعية حكومية	5.4	34.072.413	44.740.048	137.341.695
الاستثمارات والإملاك الحكومية	5.4	86.454.056	23.891.799	25.591.699
الإعانات	5.4	37.600.000	28.410.267	29.467.743
مبيعات الأصول الرأسمالية	5.4	277.500	862.417	833.527
غرامات وجزاءات وإيرادات متنوعة	5.4	31.011.019	33.134.623	16.870.259
مجموع الإيرادات	5.4.3	1.398.925.000	1.708.205.936	2.677.642.159
المصروفات المتكررة				
القوى العاملة	9.8.6	824.916.591	833.932.197	822.054.854
الخدمات	9.8.6	135.391.936	129.714.467	114.526.244
السلعة الاستهلاكية	9.8.6	98.818.106	78.230.721	177.007.507
السلع الرأسمالية	9.8.6	23.340.183	21.057.583	19.251.742
الصيانة	9.8.6	40.475.899	47.425.199	44.344.947
نفقات تحويلية	13.9.8.6	558.036.672	444.111.463	212.830.959
الإعانات وتسديد فوائد القروض	9.8.6	175.011.740	137.844.849	161.961.939
مجموع المصروفات المتكررة	9.8.7.6.3	1.855.991.127	1.692.316.479	1.551.978.192
مصروفات المشاريع	12.6.3	627.795.385	389.895.409	508.283.314
مجموع المصروفات		2.483.786.512	2.082.211.888	2.060.261.506
(العجز) الوفر في الموازنة العامة		(1.084.861.512)	(374.005.952)	(617.380.653)
مصروفات مشاريع التسليح والتطوير	14	-	72.000.000	70.000.000
(العجز) الوفر للسنة		(1.084.861.512)	(446.005.952)	(547.380.653)

بيان الاعتمادات المدورة للسنة

2008	2009	
25.226.127	72.600.000	15.7.6
149.959.203	206.929.504	16.6
175.185.330	279.529.504	

نسبة التحصيل الفعلية 61 في المئة مقارنة بالميزانية المعتمدة لها للسنة المالية 2009، وبنسبة انخفاض 30.7 في المئة عن مستواها الفعلي في السنة المالية 2008، وشكلت إيرادات الضرائب والرسوم النفطية ما نسبته 1 في المئة من إجمالي الإيرادات النفطية للسنة المالية 2009، مقابل 0.9 في المئة في السنة المالية 2008.

ويرجع سبب انخفاض الضرائب والرسوم النفطية إلى انخفاض التحصيل الفعلي لضريبة دخل الغاز حيث بلغت نسبة التحصيل 55.2 في المئة فقط من إجمالي التقديرات المعتمدة لها للسنة المالية 2009، وبنسبة انخفاض بلغت 36.1 في المئة مقارنة بمستواها الفعلي في السنة المالية 2008، ويرجع ذلك بسبب الانخفاض الكبير في أرباح شركة بناغاز، أما بالنسبة لضريبة البنزين فقد بلغت نسبة الانخفاض لها 7.5 في المئة مقارنة بالميزانية الأصلية للسنة المالية 2009، و3.3 في المئة مقارنة بالسنة المالية 2008.

الفعلي في سنة 2008. وشكلت إيرادات بيع النفط الخام من حقل أبو سعفة ما نسبته 99.1 في المئة من إجمالي مبيعات النفط للسنة المالية 2009، أما بالنسبة للإيرادات المحصلة من حقل البحرين فقد بلغت نسبتها 0.9 في المئة. وبلغت المبالغ المحوالة لحساب احتياطي الأجيال القادمة 20.858 ألف دينار مقابل 19.104 ألف دينار في السنة المالية 2008. أما بالنسبة لمبيعات الغاز فقد حققت ارتفاعاً في التحصيل بلغت نسبته 85.9 في المئة مقارنة بالميزانية المعتمدة للسنة المالية 2009، وحققت نمواً بلغت نسبته 36.5 في المئة عن مستواها الفعلي في السنة المالية 2008، وقد شكلت مبيعات الغاز في السنة المالية 2009 ما نسبته 14.9 في المئة من إجمالي الإيرادات النفطية، مقابل 6.8 في المئة في السنة المالية 2008.

أما إيرادات الضرائب والرسوم النفطية فقد بلغت

بلغت نسبة التحصيل الفعلية للإيرادات النفطية 133.6 في المئة من الميزانية المعتمدة، وبانخفاض قدره 37.9 في المئة مقارنة بمستواها الفعلي في السنة المالية 2008، وشكلت الإيرادات النفطية في السنة المالية 2009 ما نسبته 83 في المئة تقريباً من إجمالي الإيرادات العامة مقابل 85.3 في المئة في السنة المالية 2008، وما نسبته 18.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي التقديري بالأسعار الجارية المقدر للسنة المالية 2009 الذي بلغ 7.692 مليون دينار، مقابل 27.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية المقدر للسنة المالية 2008 الذي بلغ 8.235 مليون دينار. وقد تركزت الإيرادات النفطية المحصلة خلال سنة 2009 في مبيعات النفط، حيث شكلت ما نسبته 80.4 في المئة من إجمالي الإيرادات النفطية، مقابل 92.3 في المئة في سنة 2008، محققة زيادة بلغت نسبتها 30.8 في المئة عن الميزانية المعتمدة، وبنسبة انخفاض بلغت في المئة عن مستواها

إيرادات 2009 غير النفطية

تنخفض 28% عن 2008

بلغ التحصيل الفعلي للإيرادات غير النفطية من دون الإعانات ما نسبته 87.4 في المئة من إجمالي التقديرات المعتمدة لها للسنة المالية 2009، وبنسبة انخفاض 28 في المئة عن مستواها الفعلي في السنة المالية 2008. وشكلت الإيرادات غير النفطية في السنة المالية 2009 ما نسبته 15.3 في المئة من إجمالي الإيرادات و 3.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي التقديري بالأسعار الجارية المقدر للسنة المالية 2009، وذلك مقابل 13.6 في المئة و 4.4 في المئة على التوالي في السنة المالية 2008.